

نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

أ.م.د. صفوان قصي عبد الحليم / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / حسين شاكر محمود

تاريخ التقديم: 2017/10/12
تاريخ القبول: 2017/12/5

المستخلص

يهدف البحث الى عرض ومناقشة موضوع تقديرات الموازنة العامة وكيفية تفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص هذه التقديرات من خلال الاستناد الى المادتين (6) و (10) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي والذي لم يقيد دور الديوان للقيام بمهمة الرقابة السابقة (الوقائية) على عملية فحص الخطط المعدة من قبل الوحدات الحكومية ونتيجة لحجم التخصيصات الضخمة للوحدات الحكومية وضعف التقديرات في اغلب بنودها والتي تعتمد على التقدير الشخصي ولا تستند الى اسس علمية ومنطقية للتقدير مما يؤدي الى ظهور عجز غير حقيقي في الموازنة العامة وهذا يبدو واضحا في اغلب الموازنات العراقية والتي تبدأ بعجز وتنتهي بفائض بالإضافة الى حجز اموال لدى وحدات حكومية ليست بحاجة لها على حساب وحدات حكومية تكون بامس الحاجة لها ، لذا فان قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بفحص هذه التقديرات وبمساعدة الآلية المقترحة سيساهم في بناء واعداد الموازنة العامة الاتحادية للدول بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق اقصى منفعة من الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الاستعمال الامثل . وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان هناك اختلاف كبير بين تقديرات الوحدة الحكومية للموازنة وبين تطبيق الآلية المقترحة ويرجع سبب هذا الاختلاف الى بشكل رئيسي الى اعتماد الوحدة الحكومية على التقديرات الشخصية باضافة نسبة معينة على موازنة السنة السابقة في حين اعتمد الآلية المقترحة على الاسس العلمية في التقدير . كما توصل البحث الى ان التخصيصات المالية التي تحصل عليها الوحدات الحكومية لا يتم ربطها بمستوى الاداء والانجاز المتحقق وانما تعتمد الوحدات الحكومية بالحصول على التخصيصات بشكل اكبر من اهتمامها بالنتائج التي يمكن ان تتحقق من عمليات الانفاق . وقدم البحث جملة من التوصيات تمثلت اهمها في ان عملية بناء الموازنة تتطلب الربط بين الاهداف الاستراتيجية على مستوى الوزارات وليس البرامج التنفيذية مما يتطلب وجود جهة مهنية محايدة كفوءة تستطيع القيام بفحص هذه التقديرات وتوجيهها بالاتجاه الامثل وديوان الرقابة المالية الاتحادي هو الاكثر قدرة على تحقيق هذه المهمة لاسيما مع تبني اساليب علمية للفحص وربطها بالاهداف الاستراتيجية الموحدة للدولة العراقية وذلك من خلال تفعيل المادتين (6) و (10) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 المعدل والتي تؤكد على قدرة الديوان على فحص تقديرات الموازنة وتقييم الخطط والسياسات المالية لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها.

المصطلحات الرئيسية للبحث / ديوان الرقابة المالية الاتحادية ، الموازنة العامة ، تقديرات الموازنة العامة .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 106 المجلد 24

الصفحات 482-513

*بحث مستل من رسالة ماجستير .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

المقدمة

يركز البحث على محور فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية ودور ديوان الرقابة المالية الاتحادي (على جهة رقابية) في ذلك . وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية في قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم 31 لسنة 2011 حيث اشارت المادة 10 الى (تشمل رقابة الديوان فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات للإيرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطا أو جباية أو إنفاقا والموجودات بانواعها للتحقق من صحة تقييمها وتسجيلها في الدفاتر والسجلات النظامية والتأكد من وجودها وعانديتها وكفاءة وسلامة تداولها واستخدامها وادامتها والمحافظة عليها) وكذلك المادة (6) فقرة (ب) والتي نصت على يقوم الديوان بالمهام التالية (فحص وتدقيق معاملات تخمين وتحقق جباية الموارد العامة للتأكد من ملائمة الاجراءات المعتمدة وسلامة تطبيقها) وكإلا إن ديوان الرقابة المالية لايقوم بعملية الرقابة على تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة كما يجب ،حيث يركز نشاط ديوان الرقابة المالية الاتحادي حاليا على الرقابة المالية والمحاسبية واللاحقة من دون الاهتمام بتدقيق الكفاءة والرقابة السابقة مما يؤدي ذلك إلى إمكانية الهدر بالمال العام وعدم الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة.

المبحث الأول / منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا .. مشكلة البحث : Research Problem

على الرغم من وجود نص في قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم 31 لسنة 2011 وتحديدا المادة 10 حيث نصت على (تشمل رقابة الديوان فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات للإيرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطا أو جباية أو إنفاقا والموجودات بانواعها للتحقق من صحة تقييمها وتسجيلها في الدفاتر والسجلات النظامية والتأكد من وجودها وعانديتها وكفاءة وسلامة تداولها واستخدامها وادامتها والمحافظة عليها) الا ان تقديرات الموازنة العامة الاتحادية لاتخضع الى رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي فيما يخص جانب اعداد التقديرات اذ ان من المعروف ان الاسلوب الحالي في اعداد تلك التقديرات تسبب الهدر في المال العام فضلا عن ان هذه التقديرات ترسل الى مجلس النواب العراقي بدون المصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي كما لا يتم إجراء مصادقة نهائية عليها قبل إقرارها من قبل مجلس النواب العراقي

من هنا يمكن تحديد أبعاد مشكلة هذه الدراسة بالاتي ::

- ضعف عملية اعداد الموازنة من قبل الوحدات الحكومية بسبب اعتماد اسس غير علمية في وضع التقديرات لمعظم بنود الموازنة من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .
- ضعف أو غياب عملية فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .
- ظهور مشاكل متعددة ترتبط بالاختناقات والتجاوزات وانخفاض نسب التنفيذ او تجاوزها نتيجة سوء تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة.
- عدم وضع تقديرات الموازنة وفقا لأسلوب الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة.

ثانيا .. هدف البحث : Research Objective

1. تحليل الأبعاد الاجرائية لطرق إعداد الموازنة العامة الاتحادية وتقييمها.
2. بيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في عملية الرقابة السابقة على تقديرات الإيرادات والنفقات للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة .
3. تقديم نماذج مقترحة لتقدير الإيرادات والنفقات وفقا لأسس علمية .

ثالثا ... أهمية البحث: Importance Research

تعد الموازنة التقديرية من أهم الأساليب التي تساعد الوحدات الاقتصادية العامة في التغلب على عدم الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة من خلال التخطيط الجيد لاستخدام هذه الموارد على مستوى الدولة وعليه تبرز أهمية هذه الدراسة بالاتي :-



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

- دراسة وتحليل اسس تقديرات الموازنة الاتحادية .
- توفير نماذج معيارية مقترحة لفحص اسس تقديرات الموازنة الاتحادية من خلال ديوان الرقابة المالية الاتحادية .
- توجيه الموارد المتاحة بالموازنة الاتحادية نحو الاستعمال الأمثل لها .

رابعاً... فرضية البحث Research Hypotheses

يستند البحث الى فرضيات أساسية هي:

1. قد يؤدي عدم استعمال النماذج المعيارية لتقدير بنود الموازنة من قبل الوحدات الحكومية وعدم اشراكهم في وضع تلك التقديرات وعدم تجميع طلبات الحاجة لتلك التقديرات الى ضعف تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة وانخفاض نسب التنفيذ خلال معظم اشهر السنة وارتفاعها في الاشهر الاخيرة من السنة.
2. يسهم استعمال النموذج المعياري لفحص بنود الموازنة الاتحادية في تسهيل مهمة عمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

خامساً: الدراسات السابقة

1- دراسة (البغدادي: 1998) وهو بحث بعنوان (الموازنة وأسس تخطيطها في الوحدات الاقتصادية الخدمية) يهدف البحث الى اقتراح نموذج جديد لتخطيط موازنة الدولة ووحداتها الخدمية في العراق ونظامها المحاسبي كذلك واجراء الاختبار الميداني للتدليل على مدى كفايته وفاعليته ، وتوصل البحث الى ان تطور مفهوم الموازنة واستخدامها كاداة لترشيد الانفاق الحكومي وزيادة كفايته لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المخططة مركزيا يؤكد على اهمية تطوير اسس تخطيطها واعادها وتنفيذها، ان الاساس التقليدي في تخطيط واعداد وتنفيذ الموازنة له اهميته للاغراض الرقابية فقط ولا جدوى له للاغراض التخطيطية أي لاغراض احتساب التخصيصات المالية بصورة معيارية دقيقة.

2- نعميم: (2014) وهو بحث بعنوان (الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية الإتحادي في العراق) يهدف البحث الى شد انتباه السلطة التشريعية الى مواطن الوهن والقصور التشريعي في منظومة الرقابة المالية بشكل عام ، قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي بشكل خاص و التأكيد على أن الحماية المقررة للمال العام ليست بالحماية المنبغية خصوصا إزاء عدم وجود تعريف للمال العام ومعرفة حدوده وأختلافه عن المال الخاص المملوك للدولة ، وضع منهجية واضحة للحد من المخالفات المالية، بتزويد الديوان بسلطة المحاسبة القضائية وتمكينه من الرقابة المالية السابقة و توضيح اسباب خفوت دور الديوان في المجال الرقابي وماهية المعوقات التي تقف عثرة امام بروز هذا الدور، لاسيما تصفية المخالفات المالية و عرض تقارير الحسابات الختامية أمام السلطة التشريعية محاولة رسم معالم واضحة للمركز الدستوري لديوان الرقابة المالية الإتحادي كهيئة رقابية مستقلة تتمتع بالحياد وتتمتع بحق المبادرة الذاتية وتوصل البحث الى ان ديوان الرقابة المالية الاتحادي بكونه مجسدا للرقابة المالية المستقلة على انه منتج من منتجات الديمقراطية وحكم القانون، ولبنية أساسية لا سبيل للاستغناء عنها في عمل النظام السياسي الوطني، ووسيلة من وسائل تطويره، وهو أداة ناجعة في رفع مستوى امن الاقتصاد الوطني كونه يعمل كجهاز مناعة في جسد الجهاز الحكومي، فيرصد الملاحظات الرقابية، ويصفي المخالفات المالية.



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

المبحث الثاني / الإطار النظري للمبحث

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة مع تطور الدولة ودورها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (سلوم، المهاني، 2008:270). مما لاشك فيه ان جميع دول العالم وعلى اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية تقوم باعداد موازنة عامة تستطيع الدولة من خلال هذه الموازنة تنظيم اداء مؤسسات الدولة في مختلف جوانب الحياة التي تعنى بها (الشيخلي، 1990:4). ان كلمة (Budget) ذات الاصل الانكلوساكسوني هي تعريف للموازنة والتي تعد الحافظة التي تتضمن جميع الوثائق المتعلقة بالموازنات الخاصة بمؤسسات الدولة (العواد، 2012:40). ولقد عرفت الموازنة العامة للدولة بطرق واشكال عديدة، اذ ارتبطت هذه التعريفات إلى حد كبير بطبيعة الدول والوظيفة التي يراد للموازنة ان تؤديها وتبعاً للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يمر به المجتمع (البغدادى، 1998:12). تعد الموازنة العامة إحدى ادوات الحكومة في تحليل اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انها المنهاج المحاسبي لتقدير ايرادات الدولة ونفقاتها لسنة مالية قادمة، كما ان الموازنة العامة للدولة تعتبر قانون بعد اعتمادها والموافقة عليها من قبل السلطات المعنية حيث تلزم الوحدات الحكومية بانفاق الاعتمادات المخصصة لها على الاهداف المخططة والالتزام بالتوقيتات الخاصة بذلك وكذلك تلزم الجهات المعنية بجباية الاموال المخصصة لتلك الاعتمادات (جدوع، 2015:9). ولقد اختلفت آراء الكتاب والباحثين في وضع تعريف محدد للموازنة وجاءت اختلاف وجهات النظر وتعددها نتيجة لاختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها الى الموازنة (محمد، 2014:68). ويمكن تسلسل التعريفات بطريقة تعكس التطور الفكري والتاريخي لمفهوم ودور ووظيفة الموازنة العامة في مختلف الفترات من خلال الجدول التالي.

جدول (1) تعريف الموازنة العامة من قبل بعض الكتاب والباحثين

ت	المجال والتوصيف	تعريف	المصدر
1	وثيقة	أ- هي وثيقة تبين كيفية إنفاق الوحدات العامة للموارد المالية لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف العامة ب- هي وثيقة أو مجموعة من الوثائق التي تشير الى الوضع المالي والخطط المستقبلية لمنظمة (أسرة أو مؤسسة أو حكومة)، بما في ذلك معلومات عن الإيرادات والنفقات، والأنشطة، وأغراض أو أهداف اخرى .	(shalabala·2005;16)
2	تقدير او تنبؤ	أ - هي تعبير كمي من خطة عمل معدة مسبقاً للمنظمة أو لمختلف الوظائف المشاركة في تلك المنظمة ب- بيان رسمي للتقديرات المستقبلية من النفقات والإيرادات	(ngozika·2009;15)
3	أداة ووسيلة	هي العنصر الأساسي للتخطيط المالي والرقابة وعمليات التقييم للحكومة	(NKWONTA, 1999;13)
4	نشاط او عملية	هي عملية لتخصيص الموارد النادرة لإشباع طلبات غير محدودة	(Garnof·2011;87)
5	برنامج	هي عبارة عن برنامج مالي يضعها الحكومة لسنة مالية قادمة ، وإعداد هذا البرنامج يعني إعداد سياسة الدولة في مختلف المجالات .	(freeman·2003;70)
6	خطة	أ- هي خطة مالية توفر اساساً ملائماً للتوجيه وتقييم اداء الافراد والمؤسسات . ب- هي خطة استراتيجية لتقدير النفقات والإيرادات لمدة زمنية محددة من 3-5 سنوات ج- هي تعبير كمي لخطة عمل معدة من قبل الإدارة لمدة محدودة من الزمن والمساعدة على تنسيق ما يجب القيام به لتنفيذ تلك الخطة د- الخطة التي يمكن قياسها وفي الوقت المناسب.	(john·2008;7)
7	فلسفة	هي المرآة المالي من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في صميم بنية الحكم في الدولة	(mejjini&seidelc·2015;5)
			(van·2015;10)
			(mwakibasa·2013;12)
			(sofianu)·(2010;4)

الجدول / اعداد الباحث



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

ويرى الباحث بان تعريف الموازنة المناسب هو: "برنامج مالي تفصيلي مقترح لمشاريع الحكومة تقوم على تنبؤ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها والتي تعكس سياسة الدولة المختلفة من حيث تحديد اولويات الاتفاق، واختيار البرامج"

ثانيا: الرقابة على تقديرات النفقات والإيرادات في الموازنة العامة

1-3-2 مفهوم الرقابة المالية

مرت الرقابة المالية بتطورات كبيرة وواسعة ورافقت هذه التطورات تعدد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم الوحدات وضخامة الموارد البشرية، المادية، المالية، المستخدمة يصعب معها يوما بعد يوم ضمان سير المعاملات المالية للدولة حيث تزداد العمليات المنجزة وكذلك الأخطاء والانحرافات وربما يصل الامر الى الاختلاس والتلاعب احيانا، وتكسب الرقابة على الموازنة العامة اهمية خاصة باعتبارها خط الدفاع الاول لحماية المال العام وضمان الاستعمال الامثل للموارد المتاحة (عبد الحفيظ: 2012، 34). ويمكن تعريف الرقابة على انها "مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تتبع لمراجعة التصرفات المالية وتقويم اعمال الاجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مستوى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الاهداف الموضوعية وان تلك الاهداف تحققت وفق الخطط الموضوعية (محمود، 2009: 12). ويعرف الرقابة ايضا على انها "تعني التفتيش والملاحظة والمتابعة والتحقق من الاستعمال الحسن للامكانيات البشرية والمادية والمالية وكذلك الوثائق والحسابات، واحترام القوانين والتعليمات الموضوعية كقياس لعمل المحاسبين ومعاينة المخالفين" (عبد الوحيد، 2005: 135). وعرفها (الاحول، 2013: 54) بانها "عملية متابعة الاداء وتعديل الانشطة التنظيمية بما يتفق مع انجاز الاهداف" ويشير (maymako, 2005: 3) الى ان مفهوم الرقابة المالية هو "قياس اداء أنشطة المرووسين للتأكد من ان الاهداف والخطط التي وضعت تم تحقيقها" ويرى الباحث (بانها مجموعة من الاجراءات والقواعد المالية والادارية والقانونية التي تضعها الدولة لغرض حماية الاموال العامة، وضمان الاستخدام الامثل للموارد من خلال مراقبتها لكافة الانشطة المالية للدولة).

2-3-4 دور الجهات الحكومية في الرقابة على الموازنة في العراق

اولاً: مجلس الوزراء

نصت المادة (80) الفقرة أولاً من الدستور العراقي "يمارس مجلس الوزراء صلاحية تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها. والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة" ويتولى الوزراء كل في وزارته مراقبة الأعمال التي ترتبط بتنفيذ الموازنة العامة سواء ما يتعلق بالارتباط بالنفقة أو صرف اعتماد أو التحقق من جباية إيراد معين (الجبوري، 2015: 152). ويقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروع الموازنة العامة بعد استلامها من وزارة المالية وبعد المناقشات يتم إقرارها من قبل مجلس الوزراء وإرسالها إلى مجلس النواب لغرض التصويت عليها (صالح ومحمد، 2014: 255).

ثانياً: وزارة المالية

تتشارك وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي فضلاً عن البنك المركزي العراقي في عملية إعداد الموازنة العامة الاتحادية للدولة من خلال إعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناء على ذلك تقوم وزارة المالية بإعداد توجيهات إعداد الموازنة العامة وابتداءً من حزيران من كل سنة تعمل وزارة المالية على تعميم هذه التوجيهات الى كافة الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى (المهائني وسلوم، 2008: 23). وبعد أن تصل تعليمات إعداد الموازنة إلى الوزارات يقوم كل وزير بالإيعاز إلى رؤساء الدوائر التابعة له للقيام بعملية إعداد تقديرات للنفقات والإيرادات ثم تجمع موازنات الدوائر وتناقش على مستوى الوزارة (الكرخي، 1999: 287). وبعد ذلك ترسل كل الوزارات نفقاتها التشغيلية إلى وزارة المالية والنفقات الاستثمارية إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (سالم، 2012: 256).



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

وتنص المادة الثالثة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 (على الوزارات والدوائر غير مرتبطة بوزارة ان تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المختصة بها وتودعها لدى وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة) وتقوم دائرة الموازنة في وزارة المالية بمناقشة المشاريع المقدمة من الوزارات مع ممثلي الوزارات فان استطاعت دائرة الموازنة أثناء المناقشة ان توازن بين جانبي الموازنة فإنها ترفع تقريراً إلى وزير المالية تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء، أما إذا لم تحقق التوازن بين جانبي الموازنة أو عدم تحقيق التفاهم بين الوزارات عندها يتولى وزير المالية بنفسه عقد اجتماعات مع زملائه الوزراء للوصول إلى الذي يؤدي إلى تخفيض بعض الاعتمادات التي يطلبونها أو إلغاء بعضها الآخر بذلك تقوم دائرة الموازنة بتوحيد موازنات وحدات الإنفاق وتقدم مشروع الموازنة العامة الاتحادية للدولة إلى مجلس الوزراء في شهر أيلول للمصادقة عليها(صالح ومحمد، 2014:217).

ثالثاً: مكاتب المفتشين العموميين

أنشأت مكاتب المفتشين العموميين بموجب قرار رقم 57 لسنة 2004 في جميع وزارات الدولة الغرض منها القيام بإجراءات التحقيق والتقييم والتفتيش وأي نشاط آخر للمراقبة على أداء الوزارات وفق المعايير المهنية المعترف بها (الجبوري، 2015:152). أما تقاريرهم فترفع إلى الوزير المعني مباشرة في الوزارة التي يعمل فيها، أما إذا كان تقريره متضمناً شكوى أو ادعاءات على الوزير الذي يعمل في وزارته فيرفع إلى مفوضية النزاهة ويكون عمله مستقلاً داخل الوزارة بحيث لن يحاول أي فرد عرقلة المفتش العام من القيام بالأعمال المصرح له القيام بها (جاسم، 2010:163). وقد حدد الأمر رقم 57 لسنة 2004 المهام التي يقوم بها المفتش العام يمكن حصرها بالنقاط الآتية (نجم 2014: 538-539).

- 1: فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ماتقوم به من نشاط بغية ضمان نزاهة وشفافية أعمال الوزارة
- 2: إجراء التحقيق الإداري وفقاً للصلاحيات الممنوحة له
- 3: المراجعة والتدقيق على أعمال الوزارة ومهامها من منظور حسن تدبير المصروفات وكفاءة فاعلية الأداء
- 4: تلقي الشكاوى المتعلقة بأعمال الغش وإساءة استخدام السلطة وسوء التدبير التي تؤثر على أعمال الوزارة
- 5: متابعة الأداء لضمان وفاء الأعمال التصحيحية المتخذة استجابة لملاحظات وتوصيات المفتش العام المراد تحقيقه منها

رابعاً: مجلس النواب (السلطة التشريعية)

يمارس مجلس النواب سلطاته في الرقابة على الموازنة العامة الاتحادية للدولة ويستمد حقه في هذه الرقابة من نصوص الدستور التي تقرر حق ممثلي الشعب في ممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال طرق عديدة وهي (جاسم، 2010:172-174).

1: الرقابة قبل تنفيذ الموازنة – يمارس مجلس النواب سلطاته في الرقابة على الموازنة العامة قبل ان يباشر بتنفيذها من خلال النص الدستوري وقد نصت المادة (62) الفقرة ثانياً من الدستور العراقي لسنة 2005 "المجلس النواب إجراء المناقشة بين أبواب وفصول الموازنة العامة وتخفيض مجمل مبالغها، وله الحق عند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات وبهذا الحق كفل الدستور العراقي ضمان تنفيذ الموازنة العامة على وفق إجازة مجلس النواب .

يرى الباحثان ان عملية المناقشة بين ابواب وفصول الموازنة العامة الاتحادية لاتتم وفق الاسس العلمية وانما تخضع الى المساومة بين الكتل المتحالفة داخل قبة البرلمان بحيث تكون المناقشة الى الوزارات التي تمثل هذه الكتل المتحالفة لاجل مكسب انتخابي ، ان عملية الرقابة قبل التنفيذ تعد ضرورية جدا اذا ماتم اتباع الاسس العلمية لذلك من خلال الاستعانة بديوان الرقابة المالية الاتحادي بوصفه جهة ترتبط بمجلس النواب ومن الممكن ان يطلب مجلس النواب من الديوان القيام بهذا الدور واطلاعه على نتائج فحص تقديرات كل ابواب الموازنة وفصولها وإبداء الملاحظات عليها وهذه الخطوة ستؤدي الى تقدير امثل للنفقات وضمان حسن ادارة المال العام وتؤدي الى تقليل الانحراف مابين المصروف المقدر والفعلي



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

2: الرقابة اللاحقة على الموازنة : تأتي هذه الرقابة بعد تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للدولة للتأكد من إن التخصيصات الممنوحة نفذت بالفعل وبصورة تحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة للجميع ويتم ذلك من خلال فحص الحساب الختامي للدولة وإقراره ،وقد نصت المادة (62) أولاً من الدستور على " يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لإقراره " كما نصت المادة (2) من قانون أصول المحاسبات العامة المرقم 28 لسنة 1940 ان فترة تقديم الحساب الختامي إلى مجلس النواب تبدأ من 1/1 وتنتهي في 6/30.

إلا اننا نجد إن عرض الحساب الختامي على مجلس النواب يتأخر لسنوات مما يؤدي ذلك إلى عدم قدرة مجلس النواب العراقي على المقارنة ما بين الموازنة التي صادق عليها وبين ماتم تنفيذها ، مما يجعل مجلس النواب امام صعوبة بالغة في تحديد مسار موازنة السنة السابقة وكذلك يصعب عليه مناقشة موازنة السنة القادمة لعدم امتلاك مجلس النواب الرؤيا بسبب عدم معرفته بتفاصيل الموازنة السابقة ، حيث نجد ان الحساب الختامي للسنوات 2009-2010-2011 قدم الى مجلس النواب 2016 للمصادقة عليها
خامسا : ديوان الرقابة المالية الاتحادي

يعد ديوان الرقابة المالية احد الأعمدة الرئيسية في مكافحة الفساد المالي والإداري والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة (داود ، مجلة دراسات دولية :239). أما الأمور التفصيلية التي تشملها الرقابة التفصيلية فهي جميع المعاملات والحسابات وجميع أبواب الموازنة العامة وكذلك فحص المستندات والعقود والسجلات والدفاتر وتتلخص مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي في رقابة وتدقيق حسابات الجهات الخاضعة للرقابة المالية للتحقق من سلامة تطبيق القوانين والتعليمات (سليمان وآخرون ،2014:215). وتخضع الموازنة العامة والموازنة التكميلية الى عملية التدقيق السنوي من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وفقا للقانون (الأتروشي،2009: 2). ويقوم ديوان الرقابة المالية بالرقابة التفصيلية اي الرقابة المستندية وهي على مرحلتين زمنيتين لكل منهما اثارهما الرقابة الخاصة وهي (عطا ، 2014 :239).

1: رقابة الديوان السابقة – لقد اعطت المادة (10) والمادة (6) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم 31 لسنة 2011 الحق للديوان في ممارسة هذا النوع من الرقابة لتحقيق الشمولية في الاختصاص الرقابي وتحقيق ذلك من خلال اجراء الرقابة السابقة على التعاقد او بعض انواع الصرف لاية جهة خاضعة للرقابة ويرى الديوان ان المصلحة العامة تدعو الى اجراء هذا النوع من الرقابة حيث تسبق الصرف او القبض موافقة الديوان عليها.

2: رقابة الديوان اللاحقة- يتم هذا النوع من الرقابة بعد اكمال المعاملات والاعمال وتثبيتها في المستندات والسجلات واكمال جميع الاجراءات الادارية والقانونية وقد خول قانون رقم (31) لسنة 2011 ديوان الرقابة المالية الاتحادي ممارسة هذا النوع من الرقابة باكثر من موقف .

سادسا: هيئة النزاهة

هذه الهيئة تستجيب لحكم المادتين (6) و (36) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والصادرة سنة 2004 والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم (35) لسنة 2007 ،نشأت هذه الهيئة في البداية تحت اسم مفوضية النزاهة العامة بالامر المرقم (55) لسنة 2004 وعدها الدستور العراقي لسنة 2005 كاحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب العراقي وقد تم تغيير اسمها الى هيئة النزاهة بموجب المادة (52) من الدستور (رشيد وآخرون ،2012:322).

هناك وسائل عديدة تتبعها هيئة النزاهة في الرقابة وذلك للوصول الى تحقيق اهدافها في مكافحة الفساد ومن اهم هذه الوسائل (حامد والزبيدي ،2013:125-126).

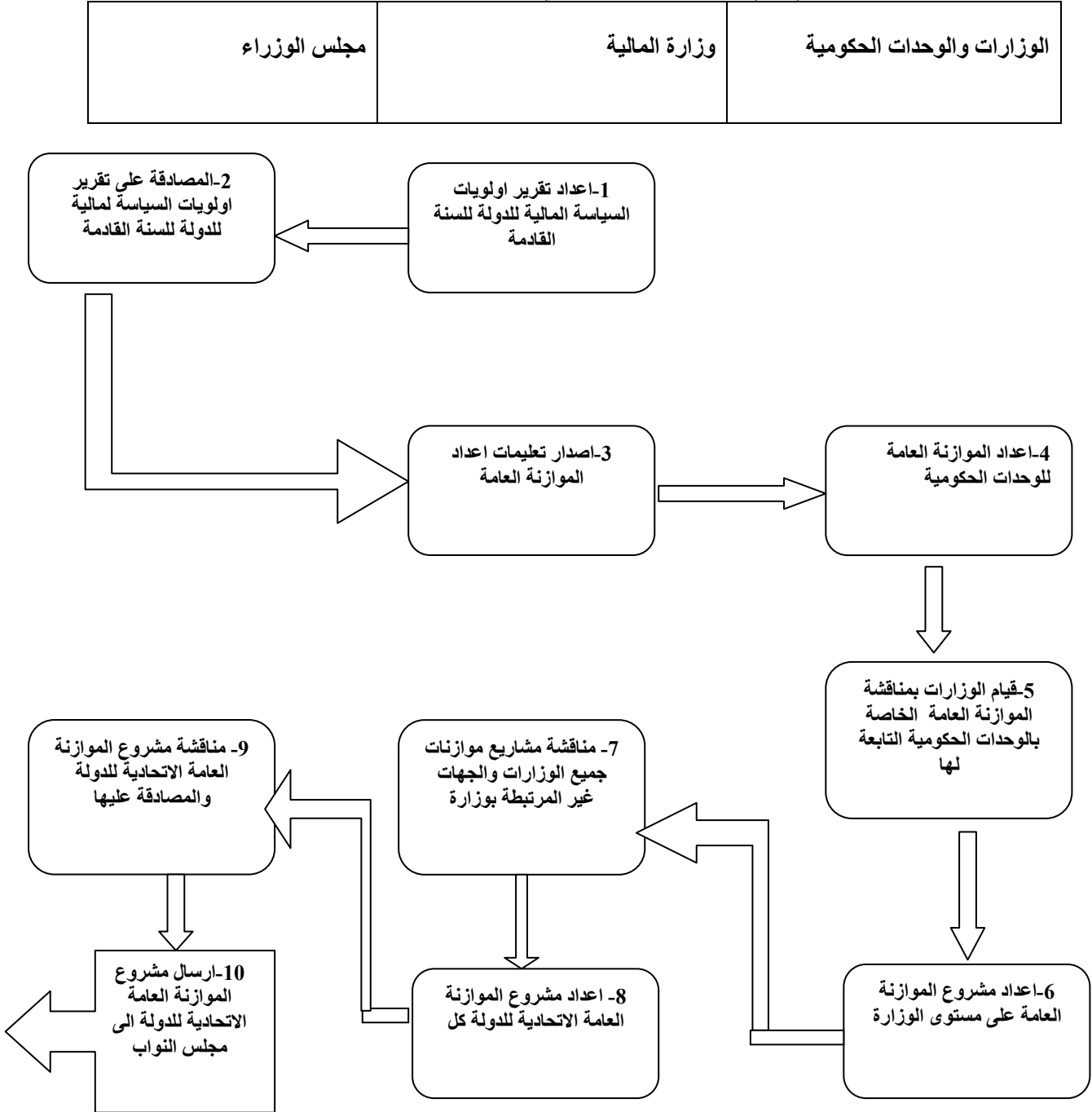
1. الشكاوى والابخاريات التي ترد اليها من المواطنين او من قبل موظف يعمل في دائرة معينة عن اية قضية تتعلق بالفساد المالي والاداري والبلاغات التي ترد اليها من المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية .
2. التقارير التي يرفعها المفتش العام الى هيئة النزاهة.

3. تعد هيئة النزاهة احدى الجهات الثلاث التي تتولى ملاحقة قضايا الفساد في الدولة العراقية الى جانب ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومكاتب المفتشين العموميين ،وقد منحها القانون سلطة التحقيق في القضايا التي تتعلق بالفساد او احوالها الى المحاكم المختصة لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

الشكل (1) دورة الموازنة العامة في العراق وكيفية اعداد تقديراتها



المصدر / اعداد الباحث بالاستفادة من (عصفور، 2008 : 80)



المبحث الثاني / الإطار العملي للمبحث

أولاً: الإطار المقترح لفحص تقديرات الموازنة العامة

تناول البحث مواضيع مهمة يراها الباحث لها تأثير مباشر على عملية تقدير الموازنة فإنه يقترح نموذج علمي لفحص تلك التقديرات يمكن ان يطبقه المخطط المالي في وزارة التربية او في دوائر الوزارة وبقية الوزارات لتسهيل عملية وضع تخصيصات الموازنة العامة بشكل دقيق بعيد عن التقدير الشخصي ونستعرض ادناه الانموذج المقترح لبعض حسابات الموازنة الجارية

أولاً: خطوات تطبيق الإطار المقترح

ان مراحل اعداد الموازنة العامة الاتحادية للدولة التي تم عرضها في الفصل السابق تبين لنا عدم وجود رقابة فعالة على عملية تخطيط الموازنة واعدادها لذلك وجدنا انه لابد من القيام بالخطوات الاتية لاعداد تقديرات للموازنة تلامس الواقع وتكون دقيقة :-

الخطوة الاولى :- تحديد اهم الاهداف التي تسعى المديرية الى تحقيقها والتمثلة ب
1- تحديد الاهداف العامة للدائرة والتمثلة بتقديم كافة التسهيلات للطلبة والكوادر التعليمية من اجل النهوض بالواقع التعليمي

2- اعداد خطة من قبل الاقسام المعنية لمواكبة التطورات في مجال الدراسات العلمية

3- وضع برامج تطوير الكوادر التعليمية بموجب خطة سنوية تعد من قبل الدائرة

4- تأهيل الكوادر الادارية والفنية في الدائرة وفقا لخطة سنوية موضوعية من قبل الدائرة

5- بناء وتأهيل المدارس وتحديد الطاقة الاستيعابية لها وفق المعايير العالمية

6- توفير التخصيصات المالية اللازمة لتلبية الاهداف المرسومة من قبل الدائرة

الخطوة الثانية :- عقد اجتماعات مستمرة على مدار السنة لوضع تقديرات الموازنة للسنة المالية القادمة ومتابعة تنفيذها وفقا للخطة الموضوعية من قبل جميع اقسام الدائرة، ويحضر هذا الاجتماع جميع مسؤولي الاقسام او من ينوب عنهم ويترأس الاجتماع المدير العام ويتم مناقشة جميع بنود وفقرات الموازنة ويتطلب ذلك اتباع الخطوات الاتية :-

1- تسمية لجان اعداد الموازنة لكل قسم من اقسام الدائرة .

2- يقوم قسم الحسابات باعداد دليل خاص لشرح بنود الموازنة ويتم توزيعه على باقي اقسام الدائرة لكي يتم ترجمة الاهداف المرسومة الى ارقام كلفوية .

3- اعداد موازين المراجعة للسنوات الثلاثة الاخيرة ومقارنتها مع الحسابات الختامية لهذه السنوات لمعرفة دقة تقديرات كل قسم ومدى كفاءتها في التصرف بالاموال المخصص لها .

4- تنظيم كراس سنوي في الدائرة يبين فيها الموازنة التقديرية بالاهداف والارقام وارسال نسخة الى الجهات المعنية ليكون معيارا لقياس الاداء وتحديد الانحراف بين المخطط والتنفيذ الفعلي ل يتم وضع الحلول المستقبلية لها.

5- يقدم كل قسم موازنته السنوية الى قسم الشؤون المالية في الدائرة مبينا فيها اهداف القسم واحتياجاته لتحقيق تلك الاهداف معززا ذلك بجداول كمية وكلفوية .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

الخطوة الثالثة :- قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بفحص التخطيط وتقديرات الموازنة استنادا الى القوانين والقرارات التالية

1- نصت المادة (10) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 على (تشمل رقابة الديوان فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات للايرادات والنفقات العامة والالتزامات المالية كافة تخطيطا او جباية او انفاقا والموجودات بانواعها للتحقق من صحة تقييمها وتسجيلها في الدفاتر والسجلات النظامية والتأكد من وجودها وعانديتها وكفاءة وسلامة تداولها واستخدامها وادامتها والحفاظة عليها والمستندات والعقود والسجلات والدفاتر الحسابية والموازنات والبيانات المالية والقرارات والوثائق والامور الادارية ذات العلاقة بمهام الرقابة.) ان هذه المادة اعطت الحق لديوان الرقابة المالية الاتحادي لفحص عملية التخطيط وبما ان عملية اعداد الموازنة العامة الاتحادية للدولة تعد تخطيطا للنفقات والايادات لسنة مالية قادمة فان من واجب الديوان فحص هذا التخطيط للتأكد من سلامة الاجراءات والحفاظ على المال العام من التبذير والهدر الذي يعد الهدف الاساسي للديوان.

2- اشارت المادة السادسة من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي الى (تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها). نرى ان مرحلة التخطيط هي مرحلة سابقة على مرحلة التنفيذ وان مرحلة التخطيط لا تتضمن صرف الاموال وانما تتضمن وضع الخطط العامة التي تعتمد على الاموال العامة اللازمة لتنفيذ هذه الخطط.

3- اشار النظام الداخلي لديوان الرقابة المالية الاتحادي الى (يقوم قسم الديوان في مجلس النواب العراقي بتقديم ملاحظات ومقترحات الديوان في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للدولة ومشاريع القوانين الاخرى ذات الطبيعة المالية او الرقابية) وهذا يعني وجود رقابة سابقة لديوان رقابة المالية الاتحادي على الاموال العامة قبل التصرف بها (انفاقا، جباية)

4- قرار مجلس الوزراء العراقي المرقم (ش و /17288/1/8 في 2005/12/11) الذي اكد عل ضرورة ايداع الوزارات نسخة من تعاقدها الحكومية الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغرض تدقيقها ونص القرار على (1) قيام كافة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بالطلب من الوحدات الحكومية التابعة لها والمشار اليها في البند (1) من القسم (1) في قواعد العقود الحكومية العامة من امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (87) في 2004/5/16 بايداع نسخة من أي عقد تلتزم به تزيد قيمته عن (150) مليون دينار او مايعادله الامريكي الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في بغداد او الدوائر الرقابية في المحافظات خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع العقد

(2) يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادية بمفاتحة الجهات المذكورة في الفقرة اعلاه وبلاغها بالملاحظات المذكورة وخلال مدة (30) يوم من تاريخ استلام نسخة من العقد .

كما اشارت المادة الفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء لسنة 2013 بوضوح الى الرقابة السابقة لديوان الرقابة المالية الاتحادي حيث نصت الفقرة على (الموافقة على صرف الرواتب التقاعدية لاعضاء المجالس بعد تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادية وفقا للقانون والضوابط وعل اساس العدد المحدد لكل محافظة) حيث نجد ان هذا القرار يعطي الحق الكامل للديوان لاجراء الرقابة السابقة على النفقات العامة للدولة .

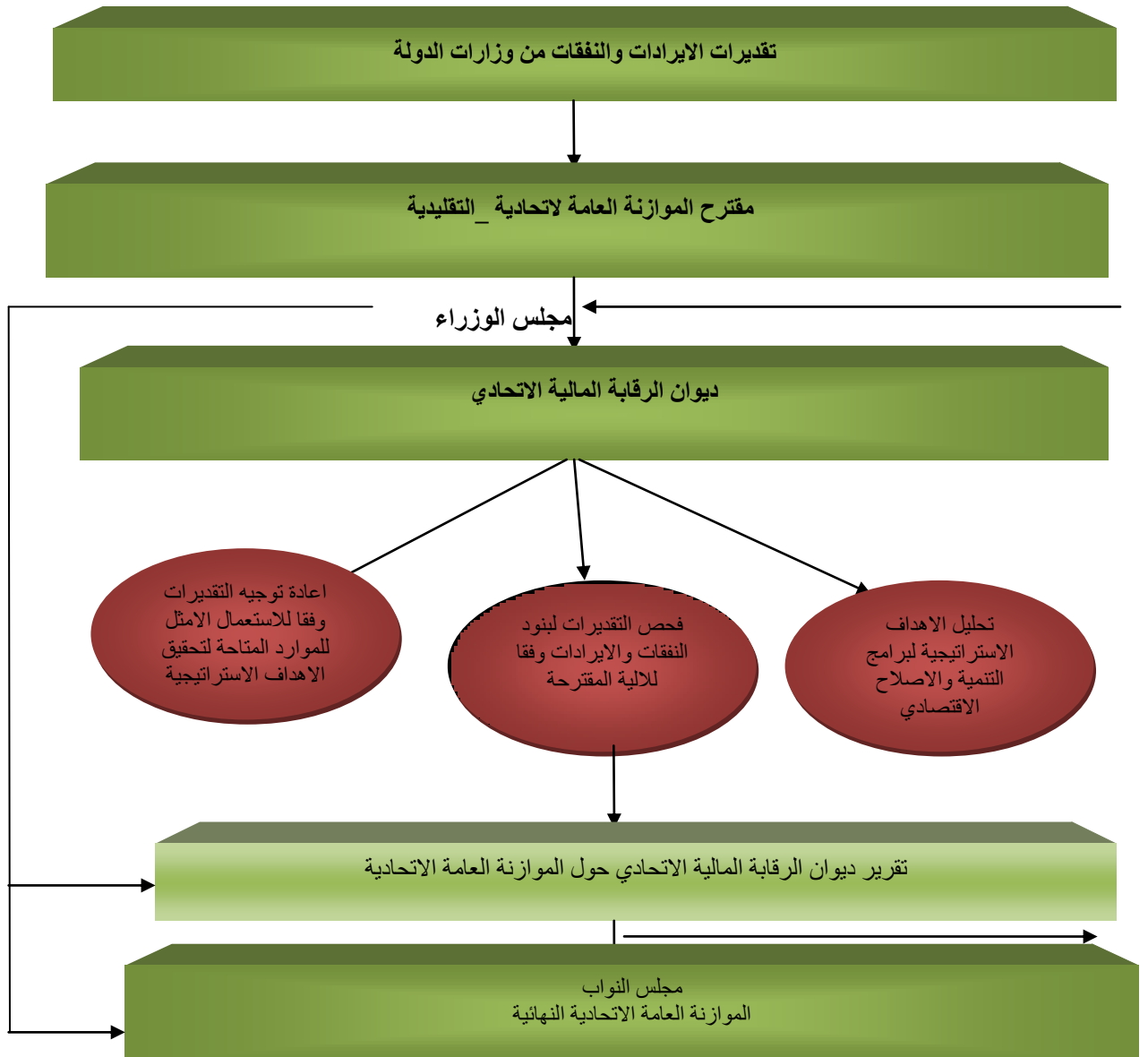
5- مما تقدم نجد ان ان المشرع المالي العراقي قد راعى ضرورة الحاجة الماسة الى الرقابة السابقة على الموازنة العامة الاتحادية للدولة لذلك نجده لم يجعل للنصوص القانونية قيودا تمنع من ممارسة هكذا نوع من انواع الرقابة ، بل نجده قد اورد اشارات عديدة توجي الى امكانية قيام ديوان الرقابة لمالية الاتحادي بالرقابة السابقة وخصوصا في المادتين (6) و(10) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 لذلك انطلاقا من هذه القوانين والقرارات فان على ديوان الرقابة لمالية الاتحادي اخذ دورها في فحص عملية تخطيط الموازنة عن طريق مكاتب الديوان الموجودة في كل وزارة ودائرة من اجل الحفاظ على المال العام من الضياع والهدر ويكون هذا الفحص من خلال الاطلاع على موازنة الدوائر والتحقق من اليات تقدير بنود الموازنة .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

ونظراً لأهمية اعداد تقديرات الموازنة العامة الاتحادية اذ كلما كان اسلوب اعداد هذه التقديرات يتسم بالدقة والموضوعية انعكس ذلك على اداء الوحدات الحكومية، كون الموازنة العامة هي خطة لانشطة الوحدات الحكومية لسنة مالية مقبلة لذا تتضح اهمية ان تخضع عملية اعداد هذه التقديرات لفحص وتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهكذا يسعى البحث الى اعداد اطار مقترح لتعزيز دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة وكما هو واضح في الشكل (2)

شكل (2) الاطار المقترح لتعزيز دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص الخطط و تقديرات الموازنة





نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

أ) النموذج المقترح لاحتساب تعريضات لموظفين															
جدول (2) عدد ملاك الوحدة المتوقع للعام القادم															
11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1					
الانحراف 9-10=11	الملاك القياسي	الملاك المتوقع للسنة القادمة -5-4+3+2+1=9 8+7+6	الملاكات الفاضة نتيجة الغاء القسم وفروع	الاحتياجات نتيجة استحداث أقسام وفروع	عدد الموظفين المتوقع استثناء عنها بمسبب قضايا	عدد الموظفين المتوقع انتقالهم الى الوحدة	عدد الموظفين المتوقع انتقالهم خارج الوحدة	عدد الموظفين المتوقع حالاتهم على التقاعد	عدد الموظفين المتوقع تعيينهم ضمن الخطة السنية لوزارة	العدد الغني للموظفين للسنة السابقة	سنوات الخدمة	التحصيل الدراسي	العنوان الوظيفي	المرتبة	
														1	5
														2	5
														3	5
														4	5
														5	5
														6	5
														7	5
														8	5
														9	5
														10	5
															المجموع

ملاحظة:

تم ترتيب الدرجات والمرتبات الوارد في الجدول بموجب قانون سلم رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 ، والغرض الرئيسي من اعداد هذا الجدول هو معرفة اعداد الملاك لكل درجة ومرحلة وكذلك تحديد عدد الملاكات الفعلية التي تحتاجها المديرية للسنة القادمة وكذلك المحالين على التقاعد لكي يعتمد قسم الحسابات على هذا الجدول في وضع رقم يقترب من الدقة في موازنة المديرية .



نماذج معيارية مقترحة لتنفيذ دور ديوان الرقابة العالية الاتحادي في
فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

(ب) النموذج المقترح لفحص بند الراتب الاسمي والمخصصات

اسم الحساب	المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية	دون الابتدائية	تعيين جديد	نقل من وزارات اخرى	احالة الى التقاعد	ترك العمل /استقالة	نقل الى وزارات اخرى	ملاك السنة السابقة	المجموع	جدول (3) تقديرات الراتب الاسمي ومخصصات الشهادة والحرفة																			
																		اجمالي تقديرات الرواتب (10) 2+1= (4+3+- +6+5)+ +8+7 (9)	تقديرات الرتب الاسمي	المصرف الفعلي	تعيين جديد	ترقية	علاوة	نقل من وزارات اخرى	(6)- احالة الى التقاعد	استقالة	ترك العمل	نقل الى وزارات اخرى	المجموع								
																			تقديرات الرتب الاسمي																		
																			2012(1)																		
																			تعيين جديد																		
																			ترقية																		
																			علاوة																		
																			نقل من وزارات اخرى																		
																			(6)- احالة الى التقاعد																		
																			استقالة																		
																			ترك العمل																		
																			نقل الى وزارات اخرى																		
																			(9) اخرى																		
																			المجموع																		
																			تقديرات مخصصات الشهادة																		
																			11مجموع مخصصات الشهادة (18+19+20+21)-(13+14+15+16+17)																		
																			15%																		
																			نوع الحساب																		
																			المصرف الفعلي																		
																			للسنة السابقة (13)																		
																			تعيين جديد																		
																			ترقية																		
																			علاوة																		
																			نقل من وزارات اخرى																		
																			(16) اخرى																		
																			(17) اخرى																		
																			احالة الى التقاعد																		
																			(18)																		
																			استقالة																		
																			(19)																		



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة للاتحادية للدولة

										ترك العمل (20)
										اخرى (21)
										الاجمالي

الاجراءات المقترحة للاحتساب /بعد استلام قسم الحسابات جدول رقم يقوم باخال البيانات الواردة فيها
وادخالها في جدول تقديرات الراتب الاسمي ومخصصات الشهادة وبعد اكمال عملية ادخال البيانات نصل الى
التقديرات الدقيقة للسنة المالية القادمة وفق ما تم التخطيط له بشكل موضوعي من قبل الاقسام المعنية
ب-الالية المقترحة لفحص تقديرات بنود الموازنة

جدول (4) فحص تقديرات صيانة المباني لسنة

اجمالي الكلف	عدد مرات الصيانة	اسم البنائة	المساحة /الطول	كلفة وحدة القياس	وحدة القياس	المقياس	نوع الصيانة	بيانات مقارنة						
								السنة المالية			السنة المالية			
								م الفعلي	مخ* /م الفعلي	انحراف	مخ* /م الفعلي	انحراف	مخ*	
0														
0														
0														
0														
0														
0														
0														
0														

مخ*

شرح النموذج /من خلال الجدول اعلاه يقوم قسم ديوان الرقابة المالية في الدائرة بعد فحص الخطة المعدة
من قبل الابنية المدرسية وقسم الشؤون الفنية بفحص تقديرات كل نوع من انواع الصيانة مع الاخذ بنظر
الاعتبار بيانات المقارنة للسنوات السابقة التي تم الاتفاق بها لنفس النوع للوقوف على دقة تخصيص السنة
المالية القادمة.

- *م/ نقصد به المصروف اينما ظهر في الجدول اعلاه والجدول اللاحقة .
- *مخ/ نقصد به المجموع اين ما ظهر في الجدول اعلاه والجدول اللاحقة .
- *مخ/ يقصد به المخطط اينما ظهر في الجدول اعلاه والجدول اللاحقة .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

جدول (5) فحص تقديرات صيانة الاثاث لسنة														
ت	بيانات مقارنة						نوع الصيانة	المقياس	وحدة القياس	كلفة وحدة القياس	المساحة / الطول	عدد مرات الصيانة	كلفة الوحدة لوحدة الكلف	اجمالي الكلف
	السنة المالية			السنة المالية										
	مخ	/م	انحراف	مخ	/م	انحراف								
							الخطة							
							المعدة							
							من قبل							
							الشؤون							
							الادارية							
							والتعليم							
							العام							
							بالتنسيق							
							مع							
							الشؤون							
							الفنية							
														مج

شرح النموذج / يقوم قسم ديوان الرقابة المالية بفحص الخطة الموضوعية من قبل قسم الشؤون الادارية والفنية للتعرف على حجم الاضرار على اثاث الدائرة والعمر الافتراضي لهذه الاثاث لمعرفة مدى الحاجة الى الصيانة وجدوى عملية الصيانة.

جدول (6) فحص تقديرات صيانة المكنان والمعدات لسنة															
ت	بيانات مقارنة						نوع الصيانة	المقياس	رقم الالة	عدد ساعات التشغيل	العطلات المتكررة	العطلات غير المتكررة	عدد مرات الصيانة	تقيم الميكانيكي	مج
	السنة المالية			السنة المالية											
	مخ *	/م	انحراف	مخ *	/م	انحراف									
							الخطة								
							المعدة								
							من قبل								
							الشؤون								
							الفنية								
															مج

شرح النموذج / يقوم قسم الشؤون الفنية وتحديد المهندس (الميكانيكي، الإلكتروني، الكهربائي) باعطاء تقرير مفصل عن حالة المكنان والمعدات الجاهزة او التي لايمكن الاستفادة منها والتي تحتاج الي تصليح لهذه السنة وهذا التقرير يجب اعتماده من قبل الجهات المسؤولة عن وضع موازنة الدائرة حتى يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع تقديرات لبند صيانة المكنان والمعدات مع ملاحظة الصيانة الكبرى (الراسمالية) وتكوين مخصص للاصلاح لمواجهة هذه الصيانة غير المتكررة عند حدوثها.



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

جدول (7) فحص تقدير الاجارات لسنة/.....										
مج	الايجار السنوي	الايجار الشهري	العدد	المقياس	اسم الحساب	بيانات مقارنة				
						السنة المالية		السنة المالية		
						مخ	م/الفع لى	مخ	م/الفع لى	
				الخطة المعدة من قبل الدائرة +تقارير من الشؤون الفنية	اجار المباني					
					اجار المخازن					
					اجار وسائط النقل					
					اجار المكنات والمعدات					

شرح النموذج / يجب ان يكون هناك ربط وتنسيق بين ما يتم انجازه من بناء لمخازن وابنية مدرسية وبين عمليات الايجار أي ان يكون هناك ربط بين بند شراء الموجودات الثابتة وبند صيانة الموجودات حتى يتم استعمال الموارد المتاحة بالشكل الامثل .*كما يفترض التمييز بين الايجار للموجودات الثابتة والايجار للمعدات والسيارات وغيرها المتغيرة والمرتبطة بحجم الانتاج

جدول (8) فحص تقديرات القرطاسية لسنة												
مج	اجمالي الكلف	نسبة التضخم	مجموع الكلف	كلفة الوحدة الواحدة	الكمية المطلوبة	النوع والمواصفات	المقياس	اسم الحساب	بيانات مقارنة			
									السنة المالية		السنة المالية	
									مخ	م/الفع لى	مخ	م/الفع لى
								اقلام				1
								ورق				2
							عدد الموظفين	فايلات				3
							+عدد الطلبة	سجلات				4
								اخرى				5

شرح النموذج / يقوم قسم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بفحص الخطة الموضوعية من قبل الدائرة لمعرفة الاحتياجات الفعلية للاقسام والشعب ومقارنة الخطط الموضوعية مع الارقام الواردة في تقديرات الشعب والاقسام لمعرفة مدى انسجامها مع الخطط الموضوعية وتعتمد فلسفة عملية التقدير على اساس الكلفة المبنية على النوعية والعدد ومعدل الاستعمال والذي يتم بناءه على اساس عدد المواد الدراسية لكل مرحلة. ويرى الباحثان ان مستقبل التربية والتعليم في العراق بحاجة الى وقفة جادة وخطط استراتيجية للانتقال به من التعليم التقليدي الى التعليم الالكتروني لكي ينشئ جيل صديق للبيئة الالكترونية بإمكانه ان يفتح على العالم .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

جدول (9) فحص تقديرات الكتب لسنة

اجمالي الكلف	الكمية المطلوبة	كلفة الواحدة	المواصفات			عدد الصفحات	المقياس	اسم الكتاب	بيانات مقارنة							
			نوع الورقة	نوع الحبر	حجم لورقة				السنة المالية			السنة المالية				
									الانحراف	المخطط	/م الفعلي	الانحراف	/م الفعلي	مخ		
							كتاب/روضة									
							كتاب /ابتدائي									
							كتاب/متوسطة									
							كتاب/اعدادية									
							كتاب/مهني									
							كتاب /معهد									

يقوم قسم ديوان الرقابة المالية في الدائرة بفحص الخطط الموضوعة من قبل قسم الملاك والتعليم عن اعداد الطلبة الذين تم قبولهم لهذه السنة وكذلك الذين تخرجو هذه السنة واجراء جرد محزني للوقوف على الرصيد المتبقي من الكتب وكذلك جرد التالف وبعدها يتم تقدير كمية الكتب المطلوب واجمالي التكاليف المطلوبة لتغطية التقديرات.

ويرى الباحثان ضرورة وضع الية لمحاسبة نوع الاستعمال بفرض غرامات مالية تواجه سوء الاستعمال ، وذلك لان عملية الاتفاق المستمر على المناهج سنويا يسمح بالتبذير ولاينسجم مع الاستعمال الامثل للموارد المتاحة وهذا مانلاحظه بالاتفاق على الكتب المدرسية سنويا بدون قيود ، ان تكرار الصرف على البنود التشغيلية التي قد تتعدى فترة الاستفادة منها اكثر من سنة يدل على سوء استعمال الموارد المتاحة ولذا :-
يقترح الباحثان وضع الية للسيطرة على هذه النفقات المستمرة وهي جزء من واجبات ديوان الرقابة لمالية الاتحادي ، حيث ان سوء التخطيط في عملية اعداد الموازنة وضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الاتفاق هو دليل على سوء استعمال الموارد المتاحة .

جدول (10) فحص تقديرات الوقود لسنة/.....

الاجالي	سعر النتر	الكمية المتوقع استهلاكها بالنتر	وحدة قياس معدل الاستهلاك	معدل الاستهلاك لتر/ساعة	متوسط عدد ساعات التشغيل أو كم السنتوية	نوع الوقود او الزيوت	نوع السيارة
0			كم/لتر			بنزين	سيارات حمل
0			كم/لتر			ديزل	
0			كم/لتر			دهن	
0			كم/لتر			بنزين	سيارات نقل
0			كم/لتر			ديزل	
0			كم/لتر			دهن	
0			كم/لتر			بنزين	سيارات خاصة
0			كم/لتر			ديزل	
0			كم/لتر			دهن	
0			لتر/ساعة			بنزين	المكانن
0			لتر/ساعة			ديزل	
0			لتر/سنة			دهن	
0							اخرى
0							
0							المجموع



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة العالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

ويرى الباحث بان وجود رصيد مخزني للموجودات الثابتة (غير مستعملة) يدل على ان التقديرات لم يتم بناؤها وفقا للحاجة الفعلية لان عملية شراء الموجود الثابت هو بهدف الاستعمال وليس التخزين وعمليا فان ظهورها يدل على تجميد لراس المال وعدم استعماله في الدورة الانتاجية .

لاثبات الفرضية او نفيها سيقوم الباحث سنقوم بتطبيق النموذج على اهم البنود في موازنة التربية النجف الاشرف عند تحليل بنود موازنة تربية النجف الاشرف حسب اهمية كل بند وحجم المبالغ المخصصة لها لسنوات البحث (2011-2012-2013) تبين مايلي

- 1- تشكل بند الراتب الاسمي نسبة (46%-58%) من اجمالي الموازنة المخصصة لتربية النجف الاشرف .
- 2- تمثل بند المخصصات وتشمل (مخصصات الشهادة ،النقل ،الاعالة ،المقطوعة ،المنصب،الخدمة الجامعية،الهندسية،حرفية ،هندسية ،اللقب العلمي ، الاطفال) ما نسبته (28%-43%)
- 3- شكلت نسبة المساهمات التقاعدية لسنوات البحث نسبة(5%-7%) من اجمالي موازنة تربية النجف الاشرف.

جدول (13) الاهمية النسبية لبنود الموازنة الجارية لتربية النجف 2011

ت	اسم البند	التخصيص	المصرف الفعلي	الانحراف	نسبة الانحراف	نسبة المساهمة في المبالغ المصروفة %	نسبة مساهمة المبالغ المصروفة في الانحراف %
1	الرواتب	168,699,531,000	142,579,094,136	26,120,436,864	15.40%	58.07	48.87
2	المخصصات	104,116,533,800	80,660,974,959	23,455,558,841	22.50%	32.85	43.89
3	المساهمات الاجتماعية	20,084,924,000	17,113,336,724	2,971,587,276	15%	6.97	5.56
4	المستلزمات الخدمية	836,500,000	811,398,063	25,101,937	3.00%	0.33	0.05
5	المستلزمات السلعية	1,449,000,000	1,410,383,521	38,616,479	2.60%	0.57	0.07
6	الصيانة	2,742,000,000	1,839,319,136	902,680,864	33%	0.75	1.69
7	المصرفات الاخرى	387,000,000	375,133,000	11,867,000	3%	0.15	0.02
8	الموجودات غير المالية	672,000,000	750,859,211	78859211-	(-12%)	0.31	(0.15)
9	المجموع	298,987,488,800	245,540,498,750	53,446,990,050	17%	100.00	100.00

الجدول / اعداد الباحث بالاعتماد على موازنات تربية النجف الاشرف التقديرية والفعلية



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في
فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

جدول (14) الاهمية النسبية لبنود الموازنة الجارية لتربية النجف 2012

ت	اسم البند	التخصيص	المصرف الفعلي	الانحراف	نسبة الانحراف	نسبة المساهمة في المبالغ المصروفة %	نسبة مساهمة المبالغ المصروفة في الانحراف %
1	الرواتب	176,853,000,000	143,242,466,400	33,610,533,600	19.00	49.01	59.44
2	المخصصات	140,304,619,000	124,387,894,000	15,916,725,000	11.34	42.56	28.15
3	المساهمات الاجتماعية	21,000,000,000	17,631,882,991	3,368,117,009	16.04	6.03	5.96
4	المستلزمات الخدمية	5,027,500,000	1,308,079,700	3,719,420,300	73.98	0.45	6.58
5	المستلزمات السلعية	1,449,000,000	1,654,404,513	205,404,513	14.18	0.57	0.36
6	الصيانة	2,742,000,000	2,830,404,252	88,404,252-	(3.22)	0.97	(0.16)
7	المصروفات الاخرى	387,000,000	572,009,700	11,867,000	3.07	0.20	0.02
8	الموجودات غير المالية	1,075,000,000	669,093,000	405,907,000	37.76	0.23	0.72
9	المجموع	348,838,119,000	292,296,234,556	56,541,884,444	16.21	100.00	100.00

الجدول / اعداد الباحث بالاعتماد على موازنات تربية النجف الاشراف التقديرية والفعلية

جدول (15) الاهمية النسبية لبنود الموازنة الجارية لتربية النجف 2013

ت	اسم البند	التخصيص	المصرف الفعلي	الانحراف	نسبة الانحراف	نسبة المساهمة في المبالغ المصروفة %	نسبة مساهمة المبالغ المصروفة في الانحراف %
1	الرواتب	183,446,900,000	152,273,523,205	31,173,376,795	16.99	46.61	76.78
2	المخصصات	130,605,680,000	144,496,789,229	-	(10.64)	44.23	(34.22)
3	المساهمات الاجتماعية	21,780,000,000	18,076,318,410	3,703,681,590	17.00	5.53	9.12
4	المستلزمات الخدمية	1,332,662,000	1,374,199,900	41,537,900-	(3.12)	0.42	(0.10)
5	المستلزمات السلعية	1,603,900,000	1,867,286,442	263,386,442-	(16.42)	0.57	(0.65)
6	الصيانة	6,181,790,000	3,789,326,672	2,392,463,328	38.70	1.16	5.89
7	المصروفات الاخرى	697,652,000	666,313,200	31,338,800	4.49	0.20	0.08
8	الموجودات غير المالية	21,612,364,000	4,118,786,590	17,493,577,410	80.94	1.26	43.09
9	المجموع	367,260,948,000	326,662,543,648	40,598,404,352	11.05	100.00	100.00

الجدول / اعداد الباحث بالاعتماد على موازنات تربية النجف الاشراف التقديرية والفعلية



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

من من خلال عرض موازنة تربية النجف الاشرف للسنوات (2013، 2012، 2011) تبين مايلي:-
1- بلغ اجمالي الاموال المجمدة في بند الرواتب والمخصصات والمساهمات التقاعدية بلغ (52,547,582,981) لسنة 2011 و (52,895,375,609) لسنة 2012 و (20,985,949,156) أي 5 اضعاف باقي بنود الموازنة في تربية النجف كان يمكن الاستفادة منها في تطوير البنى التحتية للتربية .
2- ان تجميد هذه المبالغ كان يمكن ان يساهم في تمويل مشاريع متلكنة في نفس الوزارة او وزارات اخرى. مما تقدم يؤيد صحة الفرضية الاولى (قد يؤدي عدم استعمال النماذج المعيارية لتقدير بنود الموازنة من قبل الوحدات الحكومية وعدم اشراكهم في وضع تلك التقديرات وعدم تجميع طلبات الحاجة لتلك التقديرات الى ضعف تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة وانخفاض نسب التنفيذ خلال معظم اشهر السنة وارتفاعها في الاشهر الاخيرة من السنة).

تطبيق الانموذج المقترح :-

1-الراتب الاسمي

تم اعداد النموذج باستخدام برنامج الاكسل لكي يتيح المرونة في التعامل مع هذا النموذج من قبل الذين سوف يعتمدون عليه في اعداد التقديرات وفقا لهذا النموذج المقترح سعي الباحث إلى اللجوء إلى الأساليب العلمية والموضوعية ما أمكنه ذلك للوصول إلى اقرب تقدير لاحتياج الدائرة ضمن بنود النفقات المحددة، فعلى سبيل المثال عند قيامه باعداد تقديرات الراتب الاسمي ومخصصات الشهادة لسنة 2013 لم يعتمد على المبلغ لهذه البنود للسنة السابقة مع إضافة نسبة معينة حسب التقدير الشخصي ، بل تم الاعتماد على مجموعة من معادلات الاكسل والتي تم من خلالها ادخال اعداد المتوقع تعيينهم لهذه السنة وكذلك ادخال البيانات الواردة من قسم الموارد البشرية بخصوص اعداد المستحقين ترفيعهم لهذه السنة وفق الدرجات وكذلك اعداد الذين سيحالون الى التقاعد ومن خلال ادخال هذه البيانات الى النموذج وتطبيق هذه المعادلة (المصرف الفعلي للسنة السابقة +تعيين جديد +النقل من وزارات اخرى +العلاوات والترفيعات - المحالين الى التقاعد -المستقيلين -النقل الى وزارات اخرى = اجمالي تقديرات الراتب لسنة 2013) وبذلك نصل الى اجمالي التقديرات المتوقعة لبند الراتب الاسمي ومخصصات الشهادة

2-مخصصات الشهادة

يرتبط نموذج اعداد تقديرات مخصصات الشهادة بنموذج اعداد تقديرات الراتب الاسمي على حيث تم اعدادها وفقا لنظام الاكسل وضمن جدول اعداد تقديرات الراتب حيث ان أي تغيير في الراتب سيؤثر بشكل مباشر في بند مخصصات الشهادة لذلك تم اعداد نموذج مخصصات الشهادة في نموذج الرواتب وفقا لاسس علمية صحيحة ووفقا للمعادلة التالية

(المصرف الفعلي للسنة السابقة +اجمالي تغيرات الراتب الاسمي لكل درجة *نسبة الشهادة لكل درجة) - (المحالين الى التقاعد +المستقيل +ترك العمل +نقل الى وزارة اخرى)



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

والجدول (16) يوضح كيفية تطبيق النموذج المقترح

جدول (16) احتساب تقديرات الراتب الاسمي ومخصصات الشهادة والحرفة										
اسم الحساب	المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية	دون الابتدائية
تعيين جديد	2187				579	269	45	13	209	1072
نقل من وزارات اخرى	60						1	5	39	15
احالة الي التقاعد	512	3	5	7	127	91	113	6	37	123
ترك العمل	15			1	6		1	1	4	2
استقالة										
نقل الي وزارات اخرى	1	1								
ملاك السنة السابقة										
المجموع										
تقديرات الرواتب الاجمالي										
المصرف الفعلي 2012	143,242,466,400									
تعيين جديد	6,237,516,000				2,056,608,000	878,016,000	140,400,000	526,680,000	448,932,000	2,186,880,000
ترقية	3,455,628,000				164,112,000	1,190,688,000	163,800,000	339,456,000	36,960,000	151,032,000
علاوة	620,364,000				86,100,000	30,324,000	94,608,000	66,456,000	120,000,000	66,420,000
نقل من وزارات اخرى	1,104,360,000						3,120,000	12,600,000	837,720,000	250,920,000
*احالة الي التقاعد	2,273,880,000				845,820,000	487,578,000	474,600,000	21,204,000	130,758,000	214,020,000
استقالة	-									
ترك العمل	33,768,000						3,120,000	2,520,000	8,592,000	4,080,000
نقل الي وزارات اخرى	-									
المجموع	152,352,686,400				1,461,000,000	1,611,450,000	(72,672,000)	923,988,000	1,312,854,000	2,441,232,000
تقديرات مخصصات الشهادة										
نوع الحساب	15%	15%	25%	35%	45%	55%	75%	100%	مجموع مخصصات الشهادة	15%
المصرف الفعلي للسنة السابقة	1,103,455,727								53,020,546,843	
تعيين جديد	328,032,000				925,473,600	307,305,600	35,100,000	594,019,800	1,861,899,000	
ترقية	22,654,800				73,850,400	416,740,800	40,950,000	345,000,000	2,091,676,200	
علاوة	37,638,000				38,745,000	10,613,400	23,652,000	84,456,000	260,869,200	
نقل من وزارات اخرى							780,000	9,450,000		



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

32,103,000	874,455,900	133,938,600	118,650,000	170,652,300	380,619,000	25,641,000	24,975,000	19,980,000	احالة الى التقاعد *
									استقالة
612,000	1,158,000	378,000	780,000						ترك العمل
1,459,677,527	56,359,377,343	898,987,200	(18,168,000)	564,007,500	657,450,000	173,071,800	229,770,000	845,100,000	اجمالي تقديرات مخصصات الشهادة

يتم تقدير المخصصات الممنوحة وفقا للقانون حيث يستلم قسم الحسابات من قسم الموارد البشرية وقسم التخطيط اعداد المقدر تعيينهم لهذا العام وكذلك عدد الذين سيحالون الى التقاعد وكذلك احصائية بعدد المستحقين للترفيه ويقوم قسم الحسابات بتطبيق هذا الجدول لتحويل المعلومات الواردة من الاقسام المعنية الى ارقام تقديرية في الموازنة ويرتبط جزء من هذه المخصصات بجدول احتساب الراتب الاسمي كمخصصات الشهادة واللقب العلمي والخدمة الجامعية حيث بعد ان يتم احتساب الراتب الاسمي للموظف المتعين يضرب المبلغ في نسبة مخصصات الشهادة المقررة وفق القانون وعلى سبيل المثال لو اردنا احتساب مخصصات الشهادة للموظف المتعين الحاصل على شهادة البكالوريوس سيكون كالتالي :

اجمالي الراتب الاسمي * مخصصات الشهادة = المبلغ الواجب اضافته الى تقديرات المخصصات
عدد المتعينين في كل درجة مع تحصيلهم الدراسي بالاضافة الى ترفيعات كل درجة مع علاواتهم على سبيل المثال كان عدد المتعينين في الدرجة السادسة وهم يحملون شهادة البكالوريوس (579) حيث يتم تعيينهم براتب اسمي 296000

وهكذا بالنسبة الى بقية المتعينين في باقي الدرجات حيث يتم جمع مبالغهم بالاضافة الى الذين من المتوقع ان ينقلوا الى الدائرة وتضاف هذه المبالغ الى المصروف الفعلي من الراتب الاسمي للسنة السابقة اما مخصصات الشهادة فقد تم تقديرها بناء على المعلومات الواردة في قسم الموارد البشرية عن اعداد مستحقي العلاوة والترفيه لكل درجة ونضيف اجمالي هذه لمبالغ الى المصروف الفعلي للسنة السابقة ومن ثم نطرح مبالغ (احالة الى التقاعد، ترك العمل ، استقالة ، نقل الى وزارات اخرى) *احالة الى التقاعد يتم طرح مبالغ هذا الحساب والحسابات التي بعدها (استقالة، ترك العمل ، نقل الى وزارة اخرى) من اجمالي تقديرات مخصصات الشهادة للوصول الى التقدير النهائي لهذا البند وكذلك الحال بالنسبة لكيفية احتساب الراتب الاسمي وي طرح من هذه المبالغ الذين يحالون الى التقاعد ومن يترك العمل

3-المخصصات الاخرى

يشكل هذا البند احد اهم بنود الموازنة في أي دائرة من دوائر الدولة حيث يضم هذا البند جميع المخصصات التي يتقاضاها الموظف جراء تقديمه الخدمة العامة وتشمل هذه المخصصات (الموقع الجغرافي ، العائلية ، الخطورة ، المنصب ، الاطفال ، حرفة ، مهنية ، هندسية ، الخدمة الجامعية ، اللقب العلمي) حيث سعى الباحث الى ايجاد الية موضوعية لاعداد تقديرات هذه المخصصات وليس حسب التقدير الشخصي المتمثل باضافة نسبة معينة الى مصروف السنة السابقة حيث سعى الباحث الى ايجاد، حيث قام باعداد نموذج مقترح من خلال برنامج الاكسل ونظم معادلات لكل مخصص يراد تقديره حتى يسهل فحص هذه التقديرات من قبل الجهات المعنية بذلك حيث تم وضع المعادلات الاتية في النموذج المقترح فيما يخص مخصصات (الخطورة ، الموقع الجغرافي ، العائلية ، الاطفال ،)

(المصروف الفعلي للسنة السابقة +التعيين الجديد +العلاوات والترفيعات+المتوقع نقلهم من وزارات اخرى)-
(*الاحالة الى التقاعد +المستقيل /ترك ل عمل +نقل الى وزارة اخرى)

وكذلك تم اعتماد معادلة اخرى في احتساب اعداد تقديرات المخصصات التي تعتمد على الراتب الاسمي وهي مخصصات (الشهادة ، المهنية ، الهندسية ، الحرفة ، المنصب)

(المصروف العلي للسنة السابقة + (**تقديرات الراتب الاسمي * النسبة * 12)- (احالة الى التقاعد +المستقيل /ترك العمل +نقل الى وزارات اخرى)



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

*نقصد باحالة لى التقاعد اعداد الموظفين في كل الدرجات الذين يحالون الى التقاعد فعند وضع التقديرات يجب ان يطرح المبالغ التي يتقاضاها المتقاعد خلال السنة وقام الباحث بتقدير انه في الستة اشهر الثانية من السنة يحال الموظف الى التقاعد وبذلك قام الباحث بطرح ستة اشهر من اجمالي تقدير أي بند من خلال المعادلة المذكوره اعلاه

** نقصد بتقديرات الراتب الاسمي انه عند تطبيق الانموذج المقترح يؤخذ بنظر الاعتبار جميع التعديلات على بند الرواتب وخصوصا مايتعلق بالمخصصات ذات النسب المئوية حيث يتم اعتماد النسب المقررة في قانون رقم

(21) لسنة 2008 وبعد ذلك يتم ضرب هذه النسب في التغيرات الحاصلة في الملاك سواء مايتعلق بالقوى العاملة الداخلة الى الدائرة او الخارجة منها لكي نصل من خلالها الى ارقام تقديرية قريبة للواقع ووفق اسس علمية كما هو مبين في الجدول التالي

جدول (17) تقديرات المخصصات لسنة 2013										
ت	اسم الحساب	المجموع	التحصيل الدراسي							
		وع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية
	تعين جديد	2187				579	269	45	13	209
	تقاعد	512	3	5	7	127	91	113	6	37
	ترك العمل	15			1	6		1	1	4
	نقل من وزارات اخرى	60								
	نقل لى وزارات اخرى	1						1	5	39
	الملاك في السنة السابقة	0	1							
	المجموع									
ت	اسم الحساب	النقل	الزوجية	الاطفال	الخطورة	الجامعية	منصب	مقطوعة	هندسية	اللقب العلمي
	المصرف الفعلي للسنة السابقة	8,238,088,43	9,474,639,765	4,509,761,11	443,507,05	879,058,204	3702442391	42,657,975,416	273,585,42	50,018,790
	تعين جديد	787,320,000	984,150,000	393,660,000	-			3,936,600,000	1,776,000	
	نقل من وزارات اخرى	21,600,000	27,000,000	10,800,000				108,000,000		
	ترفيه					13,776,000			262,000	41,328,000
	علاوة					19,920,000			102,000	59,760,000
	احالة الى التقاعد	122,880,000	76,800,000	61,440,000		23,184,005		460,800,000		
	ترك العمل									
	استقالة									
	نقل الى وزارة اخرى	360,000	600,000	360,000		15,456,000		1,800,000	322,000	
	المجموع	8,924,128,43	10,408,989,76	4,852,781,11	443,507,05	874,114,199	3,702,442,39	46,241,775,416	275,725,42	151,428,79
		2	5	5	2		1		3	0



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في
فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

3- المساهمات التقاعدية

يعد هذا البند ثالث اهم واكبر بند بعد بند الرواتب والمخصصات وبالرغم من سهولة اعداد هذا البند مقارنة بباقي بنود موازنة الا انه يتم تقدير هذا البند من خلال الاعتماد على المصروف الفعلي للسنة السابقة مع اضافة نسبة معينة حسب التقدير الشخصي، لذلك وضع الباحث انموذجا مقترحا لاعداد تقديرات هذا البند واعتمد على الية موضوعية في علمية التقدير من خلال نظام الاكسل واعتماد المعادلة التالية
المساهمات التقاعدية = عدد المحالين الى التقاعد لكل درجة * الراتب الاسمي لكل درجة * عدد اشهر المكافأة التقاعدية وعند تطبيق هذه المعادلة تبينت النتائج التالية

جدول (18) تقدير المساهمات التقاعدية لسنة 2013											
ت	اسم الحساب	المجموع	التحصيّل الدراسي								
			دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	متوسطة	ابتدائية	دون الابتدائية
	عدد المتنقّاء دين	512	3	5	7	127	91	113	6	37	123
الاجمالي	مبلغ المكافأة	19,980,000	19,980,000	33,300,000	46,620,000	798,576,000	487,578,000	474,600,000	7,068,000	21,460,000	71,340,000
	المجموع	19,980,000	19,980,000	33,300,000	46,620,000	798,576,000	487,578,000	474,600,000	7,068,000	21,460,000	71,340,000



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

ثانياً: نتائج تطبيق النموذج المقترح

بعد ان عرض الباحث النماذج المقترحة وتوصل الى ارقام تقديرية بخصوص البنود التي تم تطبيق النموذج عليها تبين ان هناك مبالغة في تقديرات الدائرة حيث سجل بند الراتب الاسمي فروقات بمبلغ (7,647,313,600) سبعة مليار وستمئة وسبعة واربعون مليون وثلاثمائة وثلاثة عشر الف دينار وكذلك سجل بند مخصصات الشهادة فرقا كبيرا بين تقديرات تربية النجف والتقدير وفق النموذج المقترح حيث كان الفرق (8,640,622,657) ثمانية مليار وستمئة واربعون مليون وستمئة واثنان وعشرون وخمسمائة وسبعة وخمسون دينار وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية (يسهم استعمال النموذج المعياري لفحص بنود الموازنة المتوازنة في تسهيل مهمة عمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي) كما ولم يتمكن الباحث في تقدير بعض بنود المخصصات لعدم توفر البيانات اللازمة لدى قسم الموارد البشرية عن اعداد المدراء والمعاونين ودرجاتهم الوظيفية وكذلك لم يكن متوفرا لدى القسم المذكور معلومات كافية عن الفئات المشمولة بمخصصات الخطورة والمهنية ومخصصات المنصب لذلك سنقوم بتطبيق برنامج (forecast) للتنبؤ بالمصروفات المتنوعة غير المنتظمة التي ليس لها بيانات معلومة من الاقسام المعنية

جدول (19) الفروقات بين تقديرات التربية للموازنة وبين النموذج المقترح لسنة 2013					
ت	نوع النفقة	تقديرات تربية النجف	تقديرات النموذج المقترح	الفرق	النسبة
1	الراتب الاسمي	160,000,000,000	152,352,686,400	7,647,313,600	4.8
2	مخصصات الشهادة	65,000,000,000	56,359,377,343	8,640,622,657	13.3
3	مخصصات الخدمة الجامعية	820,000,000	874,114,119	(54,114,119)	(6.6)
4	مخصصات الموقع الجغرافي	9,000,000,000	8,924,128,432	75,871,568	0.8
5	مخصصات حرفة	1,700,000,000	1,459,677,527	240,322,473	14.1
6	مخصصات اعالة	11,000,000,000	10,408,989,765	591,010,235	5.4
7	مخصصات اطفال	6,000,000,000	4,852,781,115	1,147,218,885	19.1
8	مخصصات هندسية	304,000,000	275,725,423	28,274,577	9.3
9	المساهمات التقاعدية	1,920,000,000	1,960,522,000	(40,522,000)	(2.1)
	الاجمالي	255,744,000,000	237,468,002,124	18,275,997,876	7.1

نتيجة عدم حصول الباحث على البيانات المطلوبة لتقدير مخصصات الخطورة والمنصب قام بتطبيق برنامج (fore cast) الخاص بالتنبؤ بالقيم المستقبلية حيث سبق ان تم شرح هذا البرنامج في هذا المبحث وتم تطبيق البرنامج على مخصصات المنصب ومخصصات الخطورة وكانت النتائج كمايلي .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

جدول (20) الفروقات بين تقديرات الترتيب للموازنة وبين تطبيق برنامج (fore cast) لسنة 2013						
نوع المصروف	مخصصات المنصب		توقع 2013 وفق البرنامج		تقديرات تربية النجف	
	2010	2011	2012	2013	2013	2013
المصرف	3,032,700,851	2,572,544,579	3,702,509,766	3,772,393,980	4,120,000,000	347,606,019.7
نوع المصروف	مخصصات الخطورة		توقع البرنامج		تقديرات تربية النجف	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2013	2013
المصرف الفعلي	330,996,533	435,164,835	443,507,052	515,733,326	830,000,000.0	314,266,674.3

المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- لا يتم ربط التخصيصات المالية التي تحصل عليها جميع الوحدات الحكومية بمستوى الاداء والانجاز المتحقق ، وهذا يعني ان الوحدات الحكومية تهتم بالحصول على التخصيصات بصورة اكبر من اهتمامها بالنتائج التي يمكن ان تتحقق من عمليات الانفاق ويشير ذلك الى عدم الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة .
- 2- وجود نصوص ومواد في قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي تلزم الدوامة بالقيام بفحص التخطيط المالي وتقويم السياسات المالية من خلال المادتين (6) و(10) من قانون الديوان .
- 3- تاخر اصدار التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادي يفقده اهميته ،حيث يتم اصدار التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في النصف الاول من السنة المالية القادمة ،مما يؤدي الى عدم الاستفادة من الملاحظات الواردة في عملية اعداد الموازنة للسنة المالية القادمة .
- 4- ان تقرير تقويم الاداء الذي يصدر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي والذي يثير ملاحظات تفصيلية عن اداء الجهات الخاضعة لرقابته بهدف استفادة الوحدة الحكومية منها ،نلاحظ ان هذا التقرير لا يصدر سنويا لكل وحدة حكومية وانما يتم اختيار عينة من الدوائر سنويا .
- 5- ان ضعف دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة ادى الى المبالغة في تقديرات بنود الموازنة .
- 6- ان استخدام النموذج المقترح في اعداد تقديرات الموازنة وفصحها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي يؤدي الى اعداد تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة وفق اسس علمية وموضوعية .

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة تفعيل المادة (6) والمادة (10) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادية والتي تنص على فحص تقديرات الموازنة وتقويم الخطط والسياسات المالية لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها .
- 2- ضرورة تفعيل الرقابة السابقة للديوان لانها تمثل خط الدفاع الاول عن المال العام وتفعيله يكون من خلال مجلس النواب العراقي عن طريق اصدار قرار بذلك ،وخصوصا ان المشرع العراقي لم يقيد قيام الديوان بهذا النوع من الرقابة ، لان الديوان يمارس يقوم بالرقابة السابقة على العقود الحكومية التي تتجاوز مبالغها عن (150) مليون دينار .
- 3- استخدام النموذج المقترح في اعداد تقديرات الموازنة العامة لان ذلك سيساهم في الحصول على تقديرات دقيقة .
- 4- ضرورة اعداد الموازنة وفق الخطط الموضوعية من قبل وزارة التربية والعمل على تطوير هذه الخطط من خلال توفير الموارد المالية اللازمة من اجل تحقيق الاهداف المخططة .
- 5- استحداث وحدة تدقيق الموازنة ضمن قسم الرقابة والتدقيق الداخلي .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

المصادر

1-1 المصادر العربية

-القران الكريم-

اولا : الوثائق والتقارير الرسمية والمقاييل

- 1-الدستور العراقي الدائم لسنة (2005)
- 2-قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة (2011) المعدل
- 3-قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة (2008)
- 4-ديوان الرقابة المالية الاتحادي دليل تدقيق رقم (4) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية
- 5-الدليل المحاسبي الحكومي الموحد (2013)
- 6-قائمة المصروفات النهائية للمديرية العامة لتربية النجف الاشرف للمدة 2011-2013
- 7-الموازنة التقديرية للمديرية العامة لتربية النجف الاشرف للمدة 2011-2013
- 8-الحسابات الختامية لجمهورية العراق للمدة 2011-2013
- 9-تقارير ديوان ارقابة المالية الاتحادي للمدة 2011-2013
- 10-المقابلات الشخصية مع المسؤولين في المديرية العامة لتربية النجف الاشرف
ألقاء مع السيد مدير حسابات تربية النجف الاشرف 2017/6/11
ب- لقاء مع مسؤول شعبة الموازنة في المديرية بتاريخ 2017/5/10 و 2017/6/20 و 2017/9/3

ثانيا : الكتب العربية

- 1-الاحول، فتحي محمد محمد (2013) الرقابة على اموال الدولة العامة، المكتب العربي الحديث.
 - 2- العواد، اسعد محمد علي وهاب (2012) "اساسيات المحاسبة الحكومية " الطبعة الاولى ، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع -بيروت -لبنان.
 - 3- الكرخي ،مجيد عبد جعفر الكرخي(1999) " الموازنة العامة للدولة مفهومها...واساليب اعدادها واتجاهاتها الحديثة" جامعة بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.
 - 4- عصفور، محمد شاکر عصفور(2008)" اصول الموازنة العامة" دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع- الطبعة الاولى- عمان -الاردن.
- ثالثا :الرسائل والاطاريح الجامعية
- 1-البغدادي ،صلاح صاحب شاکر (1998)"الموازنة واسبس تخطيطها في الوحدات الاقتصادية الخدمية " اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة.
 - 2-الشيخلي ،فاخته شاکر رشيد(1990) " الموازنة العامة للدولة دراسة تطبيقية:اساليب ومعايير اعداد تقديرات الموازنة الجارية في العراق " بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي لمراقبة الحسابات .
 - 3- جدوع،ياسر حامد عباس(2015) "مدى امكانية تطبيق الموازنة التعاقدية في اعداد الموازنة العامة الاردنية"رسالة ماجستير-جامعة جدارا-اريد-الاردن.
 - 4- شريف،اثير انور(2008) " دور الحاكمة في عملية اعداد الموازنة العامة للدولة في العراق _ دراسة حالة" اطروحة دكتوراه في الإدارة العامة - جامعة بغداد .
 - 5- عبدالحفيظ،عباس (٢٠١٢) "تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة : نفقات ولاية تلمساف وبلدية منصور" مذكرة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير /جامعة ابوبكر بلقايد لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية.
 - 6- عطاالله،زاهر ناجي اسماعيل(2016) " دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الحكم الرشيد " دراسة تطبيقية على المجلس التشريعي الفلسطيني 2008 - 2013 م " قدمت هذه الرسالة استكمال المتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا-جامعة الأقصى .
 - 7- محمد،زينب احمد (2014)"الازمات المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق" رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة .



نماذج معيارية مقترحة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في فحص تقديرات الموازنة العامة الاتحادية للدولة

- 8- محمود، عزا لدين محمد (٢٠٠٩) "دور ديوان الرقابة المالية في إجراء التحقيق بالمخالفات المكتشفة بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية العامة" بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية.
- رابعاً: البحوث والدوريات والدراسات
- 1- الجبوري، باقر كرجي حبيب (2015) "الاثار الاقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي" مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (17) العدد (3).
 - 2- العدوان، خالد عيسى و الشرعة، محمد كنوش (2014) "الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة" مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (41)، العدد (3).
 - 3- جاسم، عبدالباسط علي (2010) "الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي" مجلة الرافدين للحقوق المجلد (12) العدد (46).
 - 4- حامد، عمر غانم والزبيدي، عبد الباسط علي جاسم (٢٠١٣) "رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي" مجلة الرافدين للحقوق المجلد (١٦)، العدد (٥٨).
 - 5- حلس، سالم عبدالله حلس (2006) " دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية" مجلة الجامعة الإسلامية "مجلة الرابع عشر - العدد الاول .
 - 6- رسن، ذو الفقار علي و محمد، ثامر مهدي (2012) "الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية بموجب دستور 2005" مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية /المجلد (20) العدد (1).
 - 7- رشيد، انصاف محمود. الحمداني، رافعة ابراهيم والاعرجي، عدنان سالم (٢٠١٢) "فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق /دراسة تطبيقية على جامعة الموصل "مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (4) العدد (8).
 - 8- سالم، عبدالحسين سالم (2012) "الموازنة العامة ودوا السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاهها مع إشارة إلى العراق للفترة (2004-2011)" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد (18) العدد (66).
 - 9- سليمان، غازي عبدالعزيز. محمد. بيمان رفيق ومصطفى، ألان عجيب (2014) "دور ديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد الاداري والمالي بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان/ السليمانية" مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (4) العدد (2).
 - 10- سلوم، حسن عبدكريم سلوم-المهاني، محمد خالد المهاني (2007) " الموازنه العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة(دراسة ميدانية للموازنة العراقية) مجلة الادارة والاقتصاد العدد (64) .
 - 11- صالح، ربيع خلف و محمد، زينب أحمد (2014) "قياس وتحليل اثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (١٩) العدد (78).
 - 12- عبد الوحيد، صرارمة (2005) "الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 2005/3/9- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية-جامعة ورقلة.
 - 13- عطا، عمار عبدالقادر (2014) "رقابة ديوان الرقابة المالية كهيئة مستقلة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة" مجلة الإدارة والاقتصاد السنة السابع والثلاثون -العدد (100) .
 - 14- نجم، سامي حسن (2014) "تعدد الاجهزة الرقابية في العراق وأثره على فاعليتها دراسة مقارنة" مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية المجلد (3) العدد (11) .
- خامساً: إصدارات مهنية
- 1- وزارة المالية، الدليل المالي والمحاسبي في العراق لسنة 2003



1-2 FOREIGN REFERENCES

First: Books

1- Freeman, Robert J. & Shoulders, Craig D. "Government and Non Profit Accounting: Theory and Practice" 7th ed, Pearson Education INC, New Jersey U.S 2003.

2- Granof, Michael H.khumawala, saleha b.(2011) Government and Not –for-profit Accounting-concepts and practices, John Wiley& sons,Inc, fife Edition.

2- 3-JR,ROBERT D. LEE. JOHNSON,RONALD& WJOYCE,PHILIP G(2013) PUBLIC BUDGETING systems, NINTH EDITION.

Second: Periodicals & Research

1. John, Amalokwu Obiajulum (2008)Budgetary and Management control Process in a Manufacturing Organization.Master thesis Mälardalen University.

2. Mejjini,Nalan &Seidel, Hendrik (2015)Challenging the Principles of the Beyond Budgeting Model Can you really go beyond?Thesis submitted to gain the degree of Business Administration ,karlstad university.

3. Mwakibasa,Edvine E.(2013)THE ROLE OF BUDGETARY CONTROL IN ENHANCING FINANCIAL inMANAGEMENTLOCALGOVERNMENTAUTHORITIES: A CASE OF KINONDONI MUNICIPAL COUNCIL . A Dissertation to Mzumbe University in partial fulfillment of the requirements for the award of a Masters of Science Degree in Accounting and Finance (MSc Accounting and Finance.

4. MAIMAKO,SEDDI SEBASTIAN (2005)THE ROLE OF FINANCIAL CONTROL INSTITUTIONS IN PROMOTING FINANCIAL ACCOUNTABILITY IN THE PUBLIC SECTOR: A STUDY OF PLATEAU STATE UNDER DEMOCRATIC REGIMES,A Thesis in the Department of MANAGEMENT SCIENCES, Faculty of Social Sciences. Submitted to the School of Postgraduate Studies, University of Jos, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY of the UNIVERSITY OF JOS.

5.NGOZIKA,UMEILEKA (2013) BUDGETING AND BUDGETARY CONTROL AS TOOLS FOR ACCOUNTABILITY IN GOVERNMENT PARASTATALS (A CASE STUDY OF ENUGU STATE HOUSING DEVELOPMENT CORPORATION) Thesis submitted to gain the degree of "Master in ACCOUNTING" CARITAS UNIVERSITY.



6. NKWONTA, Nkechi C. (1999) Government Budget and Budgetary Control System (a Case Study of Ministry of Finance and Economic Planning Awka, Anambra State) Thesis submitted to gain the degree of "Master in Business administration", University of Nigeria.
7. SHABALALA, MIRRIAM PHUMULA (2005) BUDGET ALLOCATION AND EXPENDITURE PATTERNS OF GOVERNMENT WITH SPECIFIC REFERENCETOGOVERNMENTCOMMUNICATIONAND INFORMATION SYSTEM (GCIS) FORTHE PERIOD1998 - 2001, Submitted in part fulfilment of the requirements for the MASTERS IN PUBLIC ADMINISTRATION at UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA.
8. Sofianu, Nicoleta (2010) Public Budgeting A Case Study of the Republic of Moldova, MASTER THESIS, CHARLES UNIVERSITY IN PRAGUE FACULTY OF SOCIAL SCIENCES INSTITUTE OF ECONOMIC STUDIES.
9. Van, Tran Thi Thuy (2015) Budgeting Practices in Vietnam: A Survey in Da Nang City, Thesis submitted to gain the degree of "Master in Accounting" UNIVERSITY OF OULU.



Proposed mechanism to activate the role of the Federal board supreme Audit in the examination of the federal budget estimates of the state

Abstract:

The aim of the research is to present and discuss the subject of the budgeting estimates and how to activate the role of the Federal board of supreme audit in examining these estimates through reference to Articles 6 and 10 of the Federal board of supreme Law, which did not restrict Federal board of supreme in Preventive control on examination process for planning which is prepared from the government units, as the result of a large amount of government units Provisions and the weakness of estimates in most of its items, which rely on personal assessment and not based on scientific and logical basis of the estimate, which leads to the emergence of a deficit is not true in the general budget and this seems clear in most Iraqi budgets, which begin with a deficit and ends with surplus and in addition to the seizure of funds in government units do not need them at the same time there are another government units need it , so when the Federal board of supreme check these estimates and with the help of the proposed standard models will contribute to the construction and preparation of the federal budget of the States in the manner that Maximizes the benefit of available resources and guides them towards optimum utilization. A number of conclusions have been reached, the most important of which is that there is a significant difference between the estimates of the government budget units and the proposed standard model. This difference is mainly due to the adoption by the government unit of personal estimates by adding a certain percentage to the previous year's budget. While the proposed standard models depend On the basis of scientific assessment, The research also concluded that the financial Provisions obtained by government units are did not have relation with level of performance and achievement achieved, but rather depends on government units to obtain Provisions more than their interest in the results that Check the spending operations The research presented a number of recommendations, the most important of which is that the budget structure requires create relations between the strategic objectives at the level of ministries and not the executive programs, which requires the presence of a professional impartial and competent, able to examine these estimates and direct it in the best direction and the Federal board of supreme is the most able to achieve this task, With the adoption of scientific methods of examination and linking them to the strategic objectives of the unified Iraqi state and through the activation of Articles 6 and 10 of the Federal Financial Audit Office No. 31 of 2011, which confirms the ability of the Federal board of supreme to check the budget estimates and evaluate Financial plans ,policies to achieve the goals set for the state and abide by them.

Key words / Federal board of supreme audit, public budget, budgeting estimates.